المكرر والمحصور فيقال كذا مكررو ذا وحصر وحد . نايب فعل لا سم عين ابتشر . فان لم
يكن المصدر مكررا او لا محصورا او لا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله
نحو انا تسير سيرا وان شئت اخرفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى
لم يجب اي اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو امرك سير سير البريد بخلاف
كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان لم يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر
به عن العين الا مجازا كقوله . فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في
شرح الكافية **المسئلة** الرابعة ان يكون المصدر موكدا لنفسه او موكدا لغيره
فالاول وهو الموكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي الف
عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي موكدا لنفسه
لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله نفسه والثاني وهو الموكد لغيره هو
الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا
فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز
ويثبت الحقيقة وسمي موكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو موثر
والموكد به مناف والموثر غير المنافي والثاني قسمان ما هو جار في النفي وما هو واجب
فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فلما قلت
الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق وحقا
فان كان الخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب
عطفا على الحق والثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطا
عه فلما قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع
ويقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر
قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال
لا افعله بتة والبتة اي بتته بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع
الهمزة والقياس وصلها والى هذه **المسئلة** اشار الناظم بقوله . ومنه ما يدعو
نه موكدا . لنفسه او غيره فالمبتدا . نحو له علي الف عرفا . والثاني كابني انت حقا
صرفا . **المسئلة** الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد
جملة مشتملة عليه اي على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر وهذه اربعة
شروط زاد الموضح شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل
كمررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء الثكلى فالمصدر الثاني
فيهما فعل علاجي (اي فعل من افعال الجوارح) واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم
بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية
للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل مع حرف مصدري ولا يراد به الا ان
المعنى فاني له لان المراد انه مررت به في حال تصويت وبكاء لا انه احدث التصويت والبكاء
عند مروري به والذي يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام
معنى الفعل لان معنى اذا له صوت فهو يصوت فيجب انتصاب ما بعده به نصبه تقرير
الفعل فكانه قال سيبويه وانما انتصب هنا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد

ان

ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه قد صوت فصار
قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز
الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز
ان يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله
سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافيان
ام لا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الكلام ليس فيه الا اولا والنصب
سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافيان لان في النصب
التقدير والاصل عدمه ويجب الرفع في نحو قولك له ذكا ذكاء الحكماء لانه اي الذكا
فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج يتم بالعضو
من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكا وانما وجب الرفع مع غير
العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه يفعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة
له بر بر الاسير وكما لا ينصب بر وكذلك هنا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت صوت
حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته
مبتدا وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار وفي نحو فاذا عليه
نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المتصل الى المجاز والمجرور
للمصدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عايدا على صاحب النوح وانما هو
للمنوح عليه لا للنايح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما انتصب نحو
هذين المثالين لا على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه فيقيد
مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة
المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف قرنه . ما ان يمس الارض الا منكب . منه وحرف
الساق طي المحمل . مضى مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى لان ما قبله وهو
ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه
قاله سيبويه بمعناه ونصه طار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان
زايدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الرجل ضامر قد بلغ في
الضمور الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكبه وحرف الساق
والمراد بطي المحمل الذي هو حمل السيف كطي المحمل وانه تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاولى وفتح
الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية
الشروط على المثال فقال كذا والتشبيه بعد جملة كلي بكا بكاء ذات عضله .
هذا باب المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله
وهو ما فعل لاجله فعل قاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو
المجيء وحكمه النصب بشروط جميع ما اشترطوا له اي لنصبه خمسة امور الاول
كونه مصدرا فلا يجوز جيتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا
الشرط قاله الجمهور لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا
لان العلل احداث والمصدر اسم للحدث واجاز يونس بن حبيب اما العبيد فذو
عبيد زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص غيرهم بعبيد وغيرهم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1